



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس
الميدان: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
شعبة: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية
بعنوان:

تقييم الوضعية المالية باستخدام نسب النشاط والربحية دراسة حالة: مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE

تحت إشراف: أ.د. بادي عبد المجيد

من إعداد الطالبتين :

1. مولاي عمار عائشة

2. دارم مازية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بادي عبدالمجيد	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
		غرداية	مشرفا ومقررا
		غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025



الإهداء

الى كل من غرسوا في قلبي معنى الاصرار الى كل من ساهم في دعمي العلمي
و العملي الى من كان له الفضل بعد الله في كل خطوة بعد النجاح الى من
ساندوني بكلمة بدعوة او بابتسامة الى عائلتي الى والدي العزيزين اهدي هذه
المذكرة عربون محبة و امتنان

كلمة شكر وتقدير

إلى الله خالقي ومعبودي الذي جعلني مسلماً من غير حول مني ولا قوة
وكفى بالإسلام نعمة شهدت أنه لا إله سواك أتقدم بالحمد والشكر لك
أولاً وأخيراً على إتمامي لهذه الأطروحة بعد جهد جهيد أنت تعلمه. فلك الحمد
ربي عدد أوراق الشجر وعدد حصيات الحجر وعدد قطرات المطر .
والصلاة والسلام على خير الأنام والبشر سيد العرب والعجم محمد صلوات ربي عليه وسلم
وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.
وفي معرض الشكر والامتنان أتوجه بأسمى معاني الحب والتقدير إلى:
الأستاذ الدكتور " بادي عبد المجيد
" الذي تكرم بالإشراف على

والذي كان خير عون لي في هذه المرحلة من مراحل حياتي العلمية.
أعضاء لجنة المناقشة الذين سيتحملون عبئ دراسة هذه المذكرة وكرم قبولها وتقييمها.
جميع زملائي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة غرداية، وجميع الأساتذة
وذلك بوقوفهم إلى جانبي بالمساعدة العلمية والنصائح والتوجيهات الأكاديمية.
كما أتقدم بخالص تشكراتي إلى أصحاب المؤسسة الصناعية في ولاية غرداية التي قدمت لنا
يد العون من خلال تعاونهم على إنجاز الدراسة الحالية،
إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولم يتسنى لي ذكر اسمه.

خطة الدراسة:

الفصل الاول:الاطار النظري للدراسة و الدراسة السابقة

المبحث الاول: الاطار النظري للدراسة

المطلب الاول : الاطار النظري لتحليل المالي

المطلب الثاني : القوائم المالية و نسب النشاط و الربحية كاداة لتقييم المالي

المطلب الثالث: مفهوم النسب و كيفية اختيارها

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الاول : الدراسة باللغة العربية

المطلب الثاني : الدراسة باللغة الاجنبية

خلاصة الفصل الأول :

الفصل الثاني: دراسة الميدانية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE***

تمهيد:

المبحث الاول

المطلب الأول: تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE*

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب ALFAPIPE

المطلب الثالث: مصلحة المعنية بالدراسة

المبحث الثاني: مؤشرات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب * ALFA

26*PIPE*

المطلب الاول : عرض الميزانيات المختصرة للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب

المطلب الاول : عرض الميزانيات المختصرة للمؤسسة

المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي ونسب النشاط والربحية

خلاصة

خاتمة

المراجع.....

الملاحق.....

قائمة الجداول والأشكال

الجدول (1) الميزانية

13

الجدول (2) الميزانية المالية المختصرة

14

الجدول (3) نسب النشاط كأداة لتقييم المالي

22

الجدول (4) نسب الربحية كأداة لتقييم المالي

23

الجدول (5) جدول يوضح جانب الأصول من الميزانية المختصرة لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب

26

الجدول (6) جدول يوضح جانب الخصوم لمؤسسة ALFEPPIP.....28

الجدول (7): يمثل مؤشرات التوازن

30

الجدول (8) :نسب التمويل

Error! Bookmark not defined.

34

الجدول (9) دوران المخزون

36

الجدول (10) نسب المردودية

الجدول (11) نسب الربحية

8

الشكل (1):اهداف التحليل المالي

الشكل رقم (2) مستعملي القوائم المالية 11

الشكل (3) الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة 24

الشكل رقم (4) يوضح جانب الأصول من الميزانية المختصرة لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب 26

الشكل رقم (5) يوضح جانب الخصوم من الميزانية المختصرة لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب 27

الشكل (6) مؤشرات التوازن 29

مقدمة العامة

المقدمة

تعتبر عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من المهام الحيوية التي تهدف إلى توفير صورة دقيقة وشاملة عن الأداء المالي للمؤسسة. ويعتمد في هذا التقييم على جملة من الأدوات التحليلية، تأتي في مقدمتها النسب المالية، لما توفره من مؤشرات كمية تعكس العلاقات بين مختلف كتل القوائم المالية، وتبرز كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. ومن بين أهم هذه النسب، نجد نسب النشاط ونسب الربحية، اللتين تُستخدمان لقياس فعالية المؤسسة في استغلال أصولها وتحقيق العوائد المرجوة منها.

فمن جهة، تُمكن نسب النشاط من تقييم مدى قدرة المؤسسة على إدارة مواردها المتداولة وتحقيق دوران مناسب للمخزون والذمم، وهو ما يعكس مستوى الكفاءة التشغيلية. ومن جهة أخرى، تُمكن نسب الربحية من قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من أنشطتها المختلفة، ومدى نجاحها في تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية، الأمر الذي يُعدّ عاملاً أساسياً في استمرارية المؤسسة وتعزيز موقعها التنافسي في السوق.

وتزداد أهمية هذه النسب في المؤسسات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على حسن إدارة الأصول واستغلال الطاقات الإنتاجية، وهو ما ينطبق على المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، موضوع هذه الدراسة. إذ تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام نسب النشاط والربحية، من خلال الاعتماد على بياناتها المالية لفترة محددة، وذلك بغرض استخلاص مؤشرات دقيقة حول أدائها المالي، وتقديم توصيات لتحسين فعالية وكفاءة التسيير المالي بها.

وفي الجزائر، جاء تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداءً من 01 جانفي 2010، في خطوة تهدف إلى إدماج المؤسسات الجزائرية ضمن السياق المحاسبي الدولي، وتحسين أدائها المالي وتنافسيتها. ومكّن هذا التحول من توفير معلومات مالية أكثر مصداقية وملاءمة، وهو ما انعكس مباشرةً على أدوات التحليل المالي، خاصة تحليل نسب النشاط والمردودية، التي تشكل الأساس في تقييم فعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتُعنى بتحليل تقييم الوضعية المالية باستخدام نسب النشاط والربحية دراسة حالة المؤسسة صناعة الأنابيب، باعتبارها إحدى المؤسسات الإنتاجية التي تخضع للنظام المحاسبي المالي SCF، وتتوفر على بيانات مالية تسمح بإجراء تحليل موضوعي.

إشكالية الدراسة: في ضوء ما سبق، تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول السؤال التالي:
ما دور نسب النشاط والربحية في تقييم وضعية المالية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي أهمية القوائم المالية في خدوم التحليل المالي؟
- إلى أي مدى ساهمت في تحسين تقييم مردودية المؤسسة؟
- ماهي أهمية النسب التحليل المالي في معرف الوضعية المالية للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على الإشكالية المطروحة، نفترض ما يلي:

1. عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، يسهل القيام بعملية تحليل وضعية المؤسسة من خلال النسب النشاط والمردودية.
2. تعتمد مؤسسة ALFA PIPE على نظام محاسبي يعكس الواقع الاقتصادي لأنشطتها، وهو ما يظهر من خلال مؤشرات لنشاطها ومردوديته.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات الآتية:

- تسليط الضوء على العلاقة بين جودة المعلومات المالية والتحليل المالي، وفق النظام المحاسبي المالي لتقييم وضعية المالية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية؛
- إبراز أهمية تحليل القوائم المالية في خدمة التحليل المالي؛
- أهمية استخدام نسب النشاط والمردودية كمؤشرات محورية. لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية

- تحليل نسب النشاط والمردودية في مؤسسة ALFA PIPE قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي .

- تقديم نتائج وتوصيات من شأنها دعم متخذي القرار في المؤسسة المعنية والمؤسسات المشابهة.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على: الدراسة النظرية من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة وتقييم الاداء المالي بواسطة نسب النشاط والربحية ؛ الدراسة التطبيقية عبر تحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة ALFA PIPE ، ومقارنة المؤشرات المالية المتعلقة بالنشاط والمردودية.

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى فصلين الإطار النظري للدراسة والدراسة السابقة أما دراسة الميدانية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب **** ALFA PIPE ****

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة والدراسة السابقة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسة السابقة

تمهيد

تعد النسب المالية من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات. فهي تساعد المستثمرين، والمحللين الماليين، وأصحاب الشركات في فهم أداء المؤسسة بشكل واضح ودقيق. من خلال هذه النسب، يتم قياس جوانب متعددة من الوضع المالي للمؤسسة، مثل قدرتها على تحقيق الأرباح، إدارة أصولها، تسديد التزاماتها المالية، ومدى كفاءتها التشغيلية.

المبحث الاول :الاطار النظري للدراسة

المطلب الاول: الإطار النظري للتحليل المالي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يوجد العديد من التعاريف للأداء المالي وهذا لاختلاف الباحثين حول تحديد الوظيفة المالية وكذا تطور النظريات المالية ويمكن أن توجز بعض التعاريف كمايلي¹:

" يعبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدئة التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار ". ويعرف الأداء على أنه " هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة ،يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية " .

ويعرف الأداء المالي بأنه: " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسوم بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية زمنية معينة هي سنة في الغالب".²

ويعرف ايضا على أنه : " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج والجداول الملحقه ،ولا جدوى من ذلك

¹ سمية تجيني ، محاولة بناء نموذج للأداء المالي لمؤسسة اقتصادية ،حال عينة شركات مدرجة في بورصة الكويت للفترة 2011-2015 ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة ، 2015-2016 ،ص 03..

² حمزة بوكفة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال - دراسة حالة مؤسسة محلية لصناعة المشروبات والعصائر - مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) المجلد 12/العدد 01 ،2022ص216

إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى الأساس فإن تشخيص الأداء يتم لمعينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح¹. وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية و هذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التي تظهر جليا من خلال:²

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول و خصوم و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي.
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي.
- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزا فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.
- ونستنتج من التعاريف السابقة أن الأداء المالي : "هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماتها لتحقيق أهدافها المالية".

أهمية التحليل المالي:³

تتمثل أهمية التحليل المالي لعدد كبير من المجموعات التي يهتمها أمر المؤسسة، ومن أهم هذه المجموعات: البنوك والدائنين، المستثمرين، المؤسسات العامة، المديرين، يضاف إلى ذلك الراغبين في الاستثمار أو التعامل مع المؤسسة.

¹ كعراش حدة واحمد بهاليل حياة ، اثر التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمطاحن مرمورة - قالمة-

مذكرة تخرج شهادة الماستر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013/2012 ، ص52

² فلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

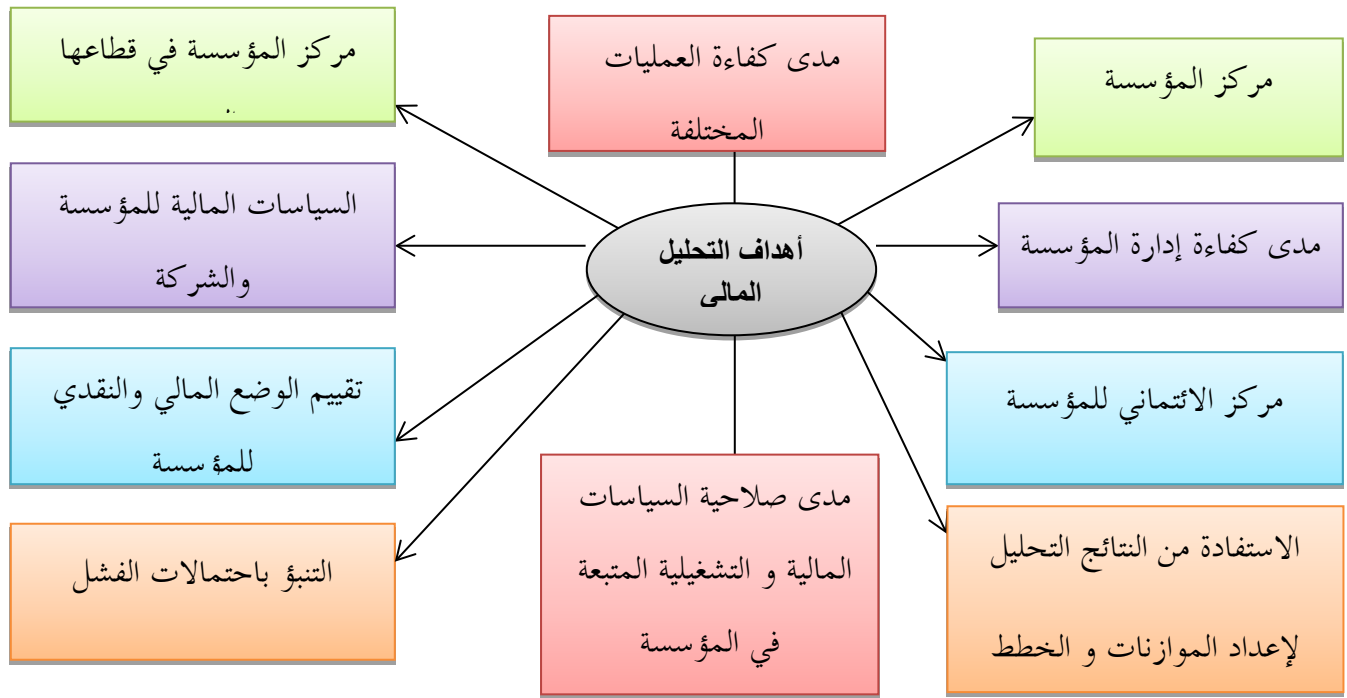
³أبوسيكى، عموميات حول التحليل المالي، محاضرة مقياس التحليل المالي، السنة الثالثة، ادارة مالية،

- /تقييم الوضعية المالية و النقدية للمؤسسة، و الاهتمام بالمركز المالي.
/يعتبر أداة للتحليل الاستراتيجي حيث يسمح بالتعرف على نقاط الضعف و القوة في أداء المؤسسة.
/يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم أدائها.¹
- 1- أهداف و أنواع التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه :

1.1 أهداف التحليل المالي:²

لكل أداة تسيير أهداف تسعى لبلوغها، و تعتبر من أهم الأسس في اتخاذ القرارات، و يتم توضيحها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أهداف التحليل المالي



المصدر: مأخوذ عن أمال لقرع و كريمة السايح بن عيسى ، مرجع سابق ص10

2.1 أنواع التحليل المالي:³ عادة ما نميز له نوعين أساسيين للتحليل المالي: هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي.

¹بوسته رو ميساء، التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص دراسات مالية جامعة غرداية، 2017، ص 46.

²الدكتور غسان علي السبلاني، التحليل المالي واليات صنع القرار، دار منهل اللبناني، الطبعة 1، بيروت، 2011، ص 9.

أ/ التحليل المالي الرأسي: هو تحليل العلاقة بين بنود نفس القيمة (قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل) خلال فترة زمنية واحدة، من أجل بيان الوزن النسبي لكل بند منها، لذلك فهو نوع من التحليل الساكن لأنه لا يراعي الزمن.

ب/ التحليل المالي الأفقي: و يسمى تحليل الاتجاه يهتم بمتابعة تطور بند معين من قائمة مالية معينة خلال عدة فترات زمنية، و يرصد التغير الحاصل فيه بالزيادة أو النقصان لذلك يعتبر نوعا من التحليل الديناميكي.

كذلك يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، من خلال حصر

وتحديد الفروق بينها و معرفة التغيرات من فترة محاسبية إلى أخرى.¹

2. الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية لغرض التحليل المالي²

تستخدم المعلومات المالية التي تحتوي على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات من مجموعة من الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية، مسيرين، مساهمين، محللين ماليين، موردين، زبائن، أجهزة الدولة العاملين، وحتى من قبل الجمهور العريض. هذا ما جعل المعلومات المراد الإفصاح عنها تختلف من مستخدم لآخر، وبالتالي يبدو من الصعب الاعتماد على وثيقة مالية واحدة تلي بالضبط جميع احتياجات مستخدمي المعلومات المالية.

يهدف التحليل المالي إلى معرفة الحالة الصحية المالية للمؤسسة للتعرف على نقاط قوة المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها.

وهناك أطراف عديدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها تطلب المعلومات المالية لغرض استخدامها في فحص الوضعية المالية للمؤسسة وفيما يلي أهم هذه الأطراف:

1.2. المستثمرين:

³عبد الرحمان بن سانية، مطبوعة أساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة غرداية ، 2018، ص20.

¹ سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 / 2004، ص 288-289.

² بادي عبد المجيد، تحليل القوائم المالية لغرض التحليل المالي، كتاب ببداغوجي، مطبعة العالمية، غرداية، 2022، ص 66

يولي مجلس المعايير (L'IASB) الاهتمام بمختلف مستخدمي القوائم المالية الذين هم في حاجة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وفي مقدمة هؤلاء الأطراف ترجع المفاضلة لفئة المستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات مالية تتميز بالشفافية والمصدقية لاتخاذ قرار الاستثمار⁽¹⁾.

2.2. بقية مستخدمي المعلومات المالية:

بالإضافة إلى فئة المستثمرين الذين يحظون بالأفضلية، توجد فئات أخرى من مستخدمي المعلومات المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرار وفق كل فئة، و يمكن ترتيبهم حسب مجموعتين أساسيتين هما:

أ/ المستعملون الداخليون (المسيرون) : فهم القائمون بإعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها وهم أول المستعملين في الحاجات التسيير .

ب/ المستعملون الخارجيون: وهم كثر، نذكر من بينهم ما يلي :

- المقرضون: وهم الدائنون ومصدر للتمويل الخارجي للمؤسسة، وتهتم هذه الفئة بدراسة القوائم المالية بهدف تقييم إمكانية المؤسسة على دفع ديونها في الآجال المحددة، ومعرفة نسبة المديونية بالإضافة إلى مجالات استخدام القرض في الاستثمار في المؤسسة المدينة لطمأنينة المقرضين على أموالهم.
- الزبائن: هم بحاجة لمعلومات مالية عن مورديهم لمعرفة وضعيتهم المالية والإنتاج الاستثماري لاستغلالها في التعامل معه.
- الأجهزة المختلفة للدولة: تهتم هذه الأجهزة بالمعلومات المالية من جهة لاستعمالها في التحقيقات الاقتصادية المركزية ومن جهة أخرى لغرض تحديد الوعاء الحقيقي للضرائب.

⁽¹⁾ Sibrie Lepicier et autres, pratique des normes IFRS par la profession banque, R.B revue banque édition, pairs, 2005, p 35 .

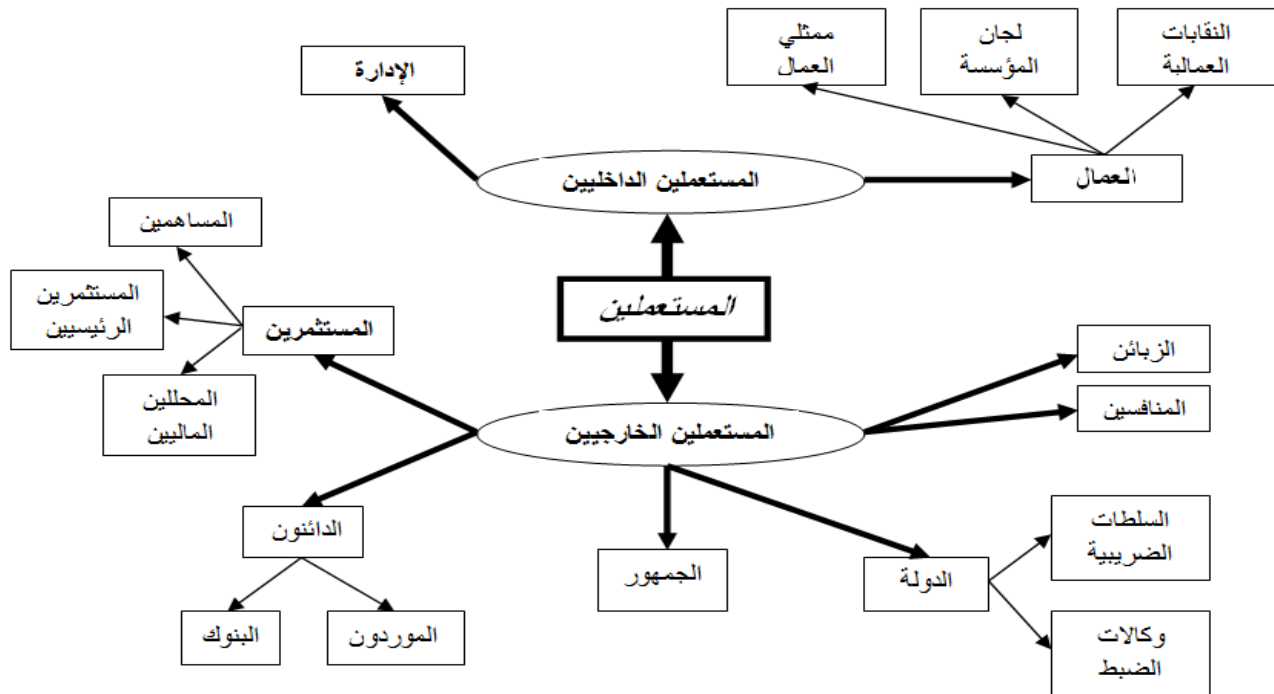
١- لعاملون والنقابات العمالية: يكمن اهتمامهم بالمعلومات المالية للمؤسسة التي يشتغلون فيها لمعرفة صحتها المالية قصد القيام بالمطالبة بتحسين ظروف العمل، أو تستغلها نقابات العمال للمشاركة في تسيير المؤسسة والإدلاء بأرائهم في تقييم الأداء .

- الجمهور العريض: يعتبر الكثير من المهتمين بالمحاسبة والمعلومات المالية (B.COLASSE) بأن الإفصاح عن القوائم المالية، وما تتضمنه من معلومات مالية هو مطلب جماهيري من حيث الاهتمام بعمليات التوظيف واستيعاب اليد العاملة، وأيضا من حيث معرفة الحالة المالية للمؤسسات المكونة للنسيج الاقتصادي للحكم على ربحيتها وتوزيعها للاكتتاب في السندات التي تصدرها.

و-آخرون: تضم هذه المجموعة كل الفئات التي تهتم بالمعلومات المالية فنجد منها:

الأجهزة الإحصائية، الباحثون والأكاديميون، مكاتب الدراسات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2): مستعملي القوائم المالية



المصدر: بادي عبد المجيد، مرجع سابق

حسب الشكل أعلاه، يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى:

1. المستعملين الداخليين الذين يسهرون على تسيير المؤسسة ومتابعة الوضع الصحي للمؤسسة فنجد من ضمنها الإدارة والعمال.

2. المستعملين الخارجيين وهم الأغلبية وتعطى الأهمية إلى المستثمرين وحاجاتهم المتزايدة من المعلومات المالية لخدمة اتخاذ القرار.

3. المستثمرون المحتملون: ينصب اهتمام المستثمرين المحتملون على الحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، (على سبيل المثال لا الحصر):

- أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح.
- الوضع المالي للشركة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً .
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- إمكانيات تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم.

4. المالكون أو المساهمون :

تتحمل الجهة المالكة، أو مجموعة المالكين أو المساهمين، حسب طبيعة الملكية المخاطر النهائية للشركة، ويحصل المالكون على الأرباح الدورية التي تحققها الشركة، وهناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات الجهة الرقابية حول نسب توزيع الأرباح واحتجازها سنوياً. كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حالة تعرض الشركة للصعوبات المالية أو التصفية. والجهة المالكة هي المسؤولة عن حسن إدارة الشركة والإشراف على

تطبيق التشريعات التي تصدرها الدولة، والتعليمات التي تصدرها الجهة الرقابية بشأن سياسات وعمليات الشركة، ولو أن إدارة الشركة تتحمل معها المسؤولية، باعتبارها تنوب عن المالكين.

المطلب الثاني: القوائم المالية و نسب النشاط والربحية كأداة لتقييم الوضعية المالية

1- أهم القوائم في التحليل المالي¹

من أهم القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي: الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة

- **الميزانية المحاسبية:** تعتبر الميزانية جدول لاستعراض القيم الخاصة بالمؤسسة و ممتلكات التي تملكها المؤسسة والتزامات في تاريخ معين وإعادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في آخرها. و سنوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (1): الميزانية

وحدة النقد: دج

رقم ح	الأصول	المبالغ	رقم ح	الخصوم	المبالغ
	الأصول غير الجارية			رؤوس الأموال الخاصة	
	التبittات المعنوية			رأس المال الصادر	
	برامج المعلوماتية			الاحتياطات	
	حقوق البراءات والعلامات			نتيجة السنة المالية	
	فروق الاقتناء والمحل				
	التجاري				

¹هناك لوقاف، استخدام أدوات التحليل المالي الاستراتيجي في ترشيد قرارات المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021، ص 16.

				<u>التبittات المادية</u> الأراضي المباني المعدات والادوات معدات النقل تجهيزات مكتب أثاث مكتب غلافات مسترجعة <u>التبittات المالية</u> سندات مساهمة وسلفات <u>الأصول الجارية</u> المخزونات الزبائن و الحسابات الملحقة الحقوق الأخرى المتاحات و ما يماثلها	
	<u>الخصوم غير الجارية</u> قروض و ديون مالية (أكثر من سنة)				
	<u>الخصوم الجارية</u> موردو المخزونات و خدمات ديون أخرى (أقل من سنة)				
	مجموع الخصوم			مجموع الأصول	

المصدر: من اعدادا الطالبين بناء على معلومات مختلفة.

نلاحظ أن الميزانية في شكلها الحالي تتضمن معطيات مالية خاصة بالسنة الجارية وبالسنة السابقة بالإضافة إلى ترتيب الأصول والخصوم حسب تصنيفها إلى جارية وغير جارية، مثل هذا العرض سوف يفي باحتياجات المستثمرين والمحللين الماليين من المعلومات للقيام بدراسة وضعية المؤسسة¹ والجدول التالي يوضح مكونات الميزانية المالية المختصرة التي تستعمل في التحليل المالي باستخدام المفردات الجديدة حسب المعايير ال SCF كالتالي:

الجدول رقم (2): الميزانية المالية المختصرة

وحدة النقد: دج

¹ بادي عبد المجيد، القوائم المالية وفق منظور التحليل المالي، كتاب بيداغوجي، مطبعة العالمية، غرداية، 2022، ص 15

الأصول (الصافية)	%	الخصوم	%
الأصول غير الجارية ANC التثبيتات المادية والمعنوية التثبيتات المالية الأصول الجارية AC القيم الاستغلال VE القيم القابلة لتحقيق VR القيم الجاهزة VD		الأموال الخاصة CP الخصوم غير الجارية PNC الخصوم الجارية (PC) Passifs Courant	
مجموع الأصول	%	مجموع الخصوم	%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات سابقة

2. التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر طريقة التحليل بواسطة النسب المالية من الأدوات الأساسية للرقابة وتقييم الأداء في المؤسسة، والأكثر استخداما في التشخيص المالي لدراسة وتحليل القوائم المالي.¹

إن استعمال طريقة النسب تعتبر وسيلة قديمة للتحليل وإظهار الحالة المالية للمؤسسة. ولقد عرفت هذه الطريقة تعقيما وتطويرا في استخدامها بفضل التنسيق بين هذه العوامل:²

- الاستفادة من تطور مصادر المعلومات المحاسبية والمالية من بينها الميزانية وجدول حسابات وبقية القوائم المالية التي تسمح بإمداد المحلل المالي بما يحتاجه من معلومات تسهل استخدام طريقة النسب.

- استعمال الإعلام الآلي ساعد على تجميع المعلومات وسرعة حساب النسب المختلفة.

- سهولة استخراج هذه النسب من القوائم المالية للمؤسسة.

¹ يوسف عوض العادلي وآخرون، مرجع سابق، ص 741.

² صافي فلوح: مرجع سابق، ص 186.

المطلب الثالث: مفهوم النسب وكيفية اختيارها

1- **تعريف النسب:** هي عبارة عن قياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المحاسبية، سواء كانت تلك القيم في نفس القائمة (الميزانية وجدول حساب النتيجة) أو قيم مستخرجة من أكثر من قائمة مالية. ولكي تؤدي النسبة المالية هدفها الذي اختيرت من أجله، يجب أن تتميز بالبساطة والوضوح، وأن تكون منطقية وذات مدلول.

2- التحليل بواسطة نسب النشاط:

يطلق عليها نسب الاستغلال أو نسب الدوران لارتباطها بدورة الاستغلال (تموين - إنتاج - توزيع). فبخلاف عناصر الميزانية لحظة إعدادها، تتميز بسكون مؤقت، بينما نسب الدوران مزودة بمؤشرات ديناميكية¹، بسبب ارتباطها بعامل الزمن في التحليل، وذلك بغية تجديد عناصرها، التي تتمثل في المخزونات بأنواعها، ديون الزبائن ويون الموردين.

1/ نسب دوران المخزونات:

تعتبر المخزونات أدوات النشاط وضرورة لعملية الاستغلال إذ بدونها تتعطل العملية الإنتاجية، وتعجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها بتزويد زبائنهم الأوفياء بالسلع والمنتجات.

ويتألف المخزون السلعي من البضائع، المواد الأولية المنتجة، ويتم تحليلها بواسطة مؤشرين هما:

- سرعة الدوران.

- مدة الدوران.

وهنا يجب أن نفرق بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الصناعية.

* المؤسسة التجارية:

يتجدد مخزونها عن طريق:

- الادخارات المتمثلة في التمويل بالبضائع.

- الإخراجات المتمثلة في بيع البضائع

وهي المدة التي يتم فيها تصريف مخزون البضائع، ويمكن حسابها باليوم أو الشهر، وتحسب من علاقة سرعة الدوران كالتالي :

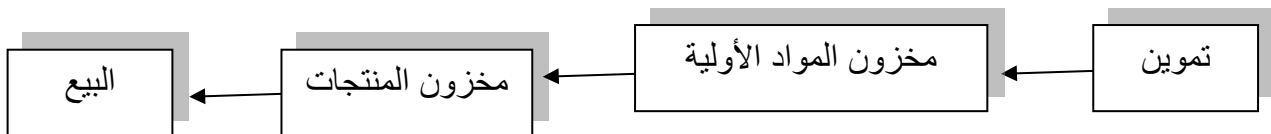
$$\text{البضائع دوران مدة} = \frac{\text{المخزون متوسط}}{\text{مستهلكة بضائع}} \times 360 \text{ يوم}$$

* المؤسسة الصناعية :

يتجدد مخزونها عن طريق:

- الإدخالات: المتمثلة في التمويل بالمواد الأولية واللوازم.

- المخرجات: المتمثلة في الاستهلاكات الوسيطة من مواد ولوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات التامة الصنع، وعليه يكون نشاط المؤسسة الصناعية كما يلي:



لذلك يجب أن نميز بين دوران المواد الأولية التي تعطينا فكرة عن سرعة تحويل المواد الأولية إلى منتجات وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\frac{\text{مستهلكة لوازم و مواد}}{\text{المخزون متوسط}} = \text{الأولية المواد دوران سرعة}$$

أما بالنسبة لسرعة تصريف المنتجات التامة، فتحسب كالتالي :

$$\text{المنتجات دوران مدة} = \frac{\text{مستهلكة لوازم و مواد}}{\text{المباعة المنتجات إنتاج تكلفة}} \times 360 \text{ يوم}$$

وبفضل استخدام مدة الدوران " Délai de rotation " في تحليل ودراسة دوران بعض الأصول المتداولة، كما تتضمن عامل الزمن حيث يمكن حسابها بالأيام أو بالشهور، ومن البديهي أنه كلما قلت فترة التخزين كان الدوران أسرع، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على السيولة في المؤسسة.¹

- فترة تحصيل ديون الزبائن :

تستخدم هذه النسبة في معرفة سياسة المؤسسة التجارية التي تمثل في التسهيلات التي تقدمها إلى الزبائن، في تحديد مدة تحصيل الحقوق لدى الزبائن ومقارنتها مع مدة تسديد ديون الموردين وأثر ذلك على سيولة المؤسسة.

وتحسب فترة ديون الزبائن بالعلاقة التالية:

$$\text{الزبائن ديون تحصيل فترة} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{بالرسم مبيعات (TTC)}} \times 360 \text{ يوم}$$

تبين هذه النسبة المدة (بالأيام) الممنوحة للزبائن تسديد ما عليهم، بمعنى آخر المدة التي تتحول فيها أرصدة الزبائن إلى سيولة ومن المعتاد عليه في العرف التجاري ألا تتجاوز هذه المدة 60 يوما.

- فترة تسديد ديون الموردين:

¹ يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص 751

تبين هذه النسبة التسهيلات التي يمنحها الموردون إلى المؤسسة الزبونة. هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 90 يوم، وكلما استطاعت المؤسسة في مفاوضاتها مع الموردين على الحصول على مدة أطول، كلما تمكنت من التحكم في التوازن بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل في ميعاد استحقاقها. وتحسب فترة تسديد ديون الموردين بالعلاقة التالية:

$$\text{الموردين ديون تسديد فترة} = \frac{\text{الموردين + أوراق الدفع}}{\text{بالرسم مشتريات (TTC)}} \times 360 \text{ يوم}$$

وللحكم على السياسة التجارية للمؤسسة وتسيير نشاطها، لا يكفي تحليل مكونات تلك السياسة انفراديا بل يجب أن تتبعها مقارنة بين مدة دوران المخزونات وفترة تحصيل الحقوق وفترة دفع الديون للحكم على تلك السياسة ونجاحها للتقليل من العمر المالي.

3.نسب النشاط: هي أدوات تُستخدم لقياس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام أصولها من أجل تحقيق الإيرادات والنقدية. ببساطة، هي مثل قياس مدى سرعة وكفاءة الشخص في استخدام موارده – سواء كانت تلك الموارد هي وقتك، أموالك، أو حتى مخزونك¹.

4.أهمية نسب النشاط بشكل بسيط:

- تقييم مدى سرعة تحويل الأصول إلى نقد: مثل المخزون، أو مستحقات الزبائن. إذا كنت تستطيع بيع السلع وتحويلها إلى نقود بسرعة، فهذا يعني أنك تدير عملك بكفاءة.

¹ ددان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006 ، ص42

- تحليل العمليات بشكل أفضل :هل تستخدم شركتك مواردها بشكل جيد؟ أم أنك تبقي الكثير من المخزون أو تنتظر طويلاً لتحصيل الأموال من الزبائن ؟
- مساعدتك في اتخاذ قرارات أفضل :إذا كانت هناك مشكلة في كيفية تحريك الأموال أو المخزون، يمكنك اتخاذ خطوات لتحسين الأمور¹.

5. مؤشرات نسبة النشاط (أو كفاءة التشغيل)

تهدف هذا النسبة إلى قياس كفاءة إدارة موارد المؤسسة، وذلك من خلال مقارنة المبيعات الصافية بحجم الاستثمارات في المجموعات الرئيسية من الأصول.

/ معدل دوران مجموع الأصول :يظهر مدى قدرة المؤسسة على استخدام اصولها الكلية في توليد الايرادات.

– الصيغة:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

/ معدل دوران الأصول غير الجارية: يعكس هادا المؤشر مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الاصول الثابتة في تحقيق المبيعات

– الصيغة :

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول غير الجارية}$$

/معدل دوران الأصول الجارية :يقيس قدرة المؤسسة على استغلال اصولها الجارية في توليد المبيعات

–الصيغة:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول الجارية}$$

¹الياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 ،ص108.

6. تحليل الوضعي باستخدام نسب الربحية :

تعدّ الربحية من المؤشرات الجوهرية التي تُستخدم لتقييم الأداء العام للمؤسسات الاقتصادية، وتكمن أهميتها في ما يلي:¹

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد :تهدف إلى تعظيم العوائد من خلال استغلال الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- تحقيق التشغيل والتوسع :عبر تأمين الموارد الضرورية لضمان استمرارية المؤسسة وتطويرها.
- تخصيص الموارد للاستثمارات المثلى :من أجل رفع كفاءة العمليات وتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية.
- ضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للعاملين :مما يعزز من استقرار المؤسسة ويحسن بيئة العمل.
- بشكل عام، تُعدّ الربحية أداة لتحقيق رضا المالكين وتحفيز المؤسسة على النمو والتطور².

7. مؤشرات قياس الربحية في المؤسسات الاقتصادية :

1.7. معدل العائد على الأصول: (ROA)

يقيس العلاقة بين الأرباح المحققة وإجمالي الأصول المستخدمة داخل المؤسسة.

الصيغة:

العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي أصول المؤسسة يدل هذا المؤشر على كفاءة استخدام الأصول في تحقيق العوائد.

¹ 1 بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص11.

² وحدة فروحات وآخرون، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، 2018، ص. 524.

2.7. معدل العائد على حقوق الملكية: (ROE)

يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين لتحقيق أرباح.

الصيغة:

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ارتفاع هذا المؤشر يعكس قوة الأداء المالي للمؤسسة.

3.7. هامش الربح:

يعبر عن الفرق بين الإيرادات والتكاليف، وهو مؤشر على قدرة المؤسسة على التحكم في النفقات.

ارتفاع هامش الربح يعني كفاءة في إدارة التكاليف وتحقيق أرباح أفضل.¹

8. العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسات الاقتصادية :

تشمل العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسات:

- مستوى السيولة المتاحة.
- كفاءة الإدارة التشغيلية والمالية.
- البيئة الاقتصادية العامة.
- سياسات التسعير والتوزيع والتسويق.
- درجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والإنتاجية.²

9. نسب النشاط والربحية كأداة لتقييم الأداء المالي :

تهدف نسب النشاط إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة لتوليد المبيعات. وهي

مؤشرات مهمة لكل من الإدارة وحملة الأسهم لمعرفة مدى فعالية استغلال الموارد.³

¹ سيف الإسلام بن سعدون، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، 2019، ص. 25.

² نور الدين بن عمار، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2010، ص 50

³ محمد الصيرفي، التحليل المالي، دار الفجر، القاهرة، 2014، ص 36

الجدول (3): نسب النشاط كأداة لتقييم الأداء المالي

النسبة	دلالتها	طريقة الحساب
معدل دوران الأصول	يعكس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام إجمالي أصولها لتوليد المبيعات.	صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول
معدل دوران الأصول الثابتة	يقيس مدى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في خلق إيرادات؛ ارتفاعه يدل على استخدام فعال.	صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة
معدل دوران الأصول المتداولة	يعبر عن كفاءة إدارة الأصول المتداولة وقدرتها على توليد المبيعات.	صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة
معدل دوران الذمم المدينة	يقيس مدى كفاءة سياسة الائتمان والتحصيل.	صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط صافي المدينون
متوسط فترة التحصيل	كلما قلت الفترة، دل ذلك على سرعة تحصيل الديون وكفاءة إدارة الذمم.	عدد أيام السنة ÷ معدل دوران الذمم المدينة
معدل دوران المخزون	يقيس مدى كفاءة إدارة المخزون، وكلما ارتفع دل على فعالية الإدارة.	تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون
متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	انخفاض الفترة يعني دوران سريع للمخزون، وهو أمر إيجابي.	عدد أيام السنة ÷ معدل دوران المخزون
معدل دوران الذمم الدائنة	يقيس مدى ملائمة سياسة الشراء والالتزام مع سياسة الدفع.	تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد الدائنين
متوسط فترة الائتمان	ارتفاعها قد يدل على مرونة في الدفع، لكن انخفاضها يعكس قوة تفاوض الموردين.	عدد أيام السنة ÷ معدل دوران الذمم الدائنة
معدل دوران النقدية	يدل على مدى كفاءة استخدام النقد	صافي المبيعات ÷ (النقدية + شبه

النقدية)	في النشاط الاقتصادي للمؤسسة.	
----------	------------------------------	--

المصدر: محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة، عمان، 2010 ص50

10. نسب الربحية كأداة لتقييم الأداء المالي :

تعكس نسب الربحية كفاءة وفعالية المؤسسة في توليد الأرباح، وهي من أهم المؤشرات التي تُستخدم لقياس الاستمرارية والجدوى الاقتصادية.¹

الجدول (4): نسب الربحية كأداة لتقييم الأداء المالي

النسبة	طريقة الحساب	دلالتها
هامش مجمل الربح	محمل الربح ÷ صافي المبيعات	يعكس العلاقة بين المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة؛ انخفاضه قد يشير لارتفاع التكلفة.
نسبة صافي الربح	صافي الربح ÷ صافي المبيعات	تقيس مدى فعالية المؤسسة في تحويل المبيعات إلى أرباح صافية بعد تغطية جميع المصروفات.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	صافي الربح ÷ حقوق الملكية	يوضح العائد الذي يحصل عليه المساهمون مقابل استثماراتهم؛ مؤشر هام لقرارات الاستثمار.
العائد على الاستثمار (ROI)	صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار	يقيس كفاءة استخدام كل مصادر التمويل (الخاصة والمقترضة) في توليد الربح.
العائد على إجمالي الأصول (ROA)	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	يقيس كفاءة استغلال جميع أصول المؤسسة في تحقيق الأرباح؛ كلما ارتفع دل على فعالية الأداء.

¹محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الدار الجامعية، 2010 ص15

المصدر : حمزة الزبيدي، التحليل المالي، الوراق، عمان، 2011ص93

11 العلاقة بين نسب النشاط والربحية في تقييم الوضع المالي للمؤسسة :

تُعرّف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتُعدّ الربحية هدفاً أساسياً للبنك، كما تُستخدم كمقياس للحكم على مدى كفاءته، سواء على مستوى الوحدة الكلية أو على مستوى الوحدات الجزئية¹.

ببساطة، العلاقة بين نسب النشاط والربحية هي علاقة تفاعلية ومتبادلة. إليك كيف يتداخل كل منها مع الآخر:

أ/ نسب النشاط الجيدة تؤدي إلى زيادة الإيرادات:

- عندما تكون نسب النشاط جيدة، أي عندما تتمكن الشركة من بيع المخزون بسرعة، وتحصيل الأموال بسرعة من الزبائن، فإنها تضمن تدفقاً أكبر من الإيرادات.
- على سبيل المثال، دوران المخزون المرتفع يعني أن المخزون يتم بيعه وتحويله إلى نقد سريعاً، وبالتالي يُمكنك استخدام هذا النقد في تمويل أنشطة أخرى وزيادة المبيعات.

ب/ نسب النشاط تؤثر على هوامش الربح:

- بيع السلع بسرعة أو تحصيل المدفوعات بسرعة قد يعني أن لديك تكاليف أقل للمخزون، أو مصاريف إدارية أقل. هذا يساعد في زيادة هوامش الربح لأن التكاليف ستكون أقل من الإيرادات.
- دوران الأصول المرتفع يعني أن الأصول تُستخدم بشكل أكثر فعالية لتحقيق مبيعات أكثر، وهذا يُترجم إلى تحقيق أرباح أكبر.

ج/ زيادة كفاءة النشاط تُحسن استخدام الأصول وتزيد الأرباح:

¹سارة ادوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية، 2020، ص. 88.

○ زيادة دوران المخزون تعني أن الأموال التي كانت محبوسة في المخزون (الملابس في متجر الملابس مثلاً) أصبحت نقداً يمكن استخدامه في شراء منتجات جديدة أو دفع المصاريف. وهذا بدوره يُساهم في تحقيق المزيد من الأرباح¹.

○ إذا كنت تدير النشاط بفعالية، مثل تقليل الوقت اللازم لتحصيل المدفوعات من الزبائن ، فإن هذا سيزيد من تدفق النقدية، مما يعزز من قدرتك على تحقيق الأرباح.

د/ العلاقة بين النشاط والربحية تدور حول السرعة والكفاءة:

- السرعة في بيع المنتجات (دوران المخزون)، السرعة في تحصيل الأموال (دوران الذمم المدينة)، والسرعة في استخدام الأصول هي مفتاح لتحقيق إيرادات أعلى وأرباح أفضل.
- هذا ينعكس في زيادة الكفاءة بشكل عام، مما يجعل النسب المتعلقة بالربحية، مثل هامش الربح و العائد على الأصول، تتحسن.

¹: محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة، عمان، 2010 ص50

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية مع أوجه التشابه والاختلاف

1. دراسة باللغة العربية

نوال إسماعيل، "أثر استخدام التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار 2010-2012 "ENTP".

تمحورت إشكالية الدراسة في: ما مدى مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية للشركة الوطنية للأشغال في الآبار للفترة الممتدة (2010-2012)؟

هدفت الدراسة إلى إبراز خصائص جداول التدفقات المالية المستعملة في تقييم أداء الشركة ومعرفة القرارات المالية المتخذة على مستوى الشركة بناءً على تحليل (Tng)، BFRex، FRng، وكذا معرفة نقاط القوة والضعف للشركة، هذا باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الغرض من جدول التمويل هو دراسة التدفقات المالية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات، وأن الشركة حققت نتائج متذبذبة طيلة السنوات الثلاث محل الدراسة. كما عملت على تعديل قراراتها المالية بخصوص كل من قراري التمويل والاستثمار، كما أنها حققت خزينة موجبة متولدة عن عمليات دورة الاستغلال.

أمال بالحمو، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام قائمة تدفقات الخزينة"، دراسة حالة مؤسسة الأجور - تقرت - للفترة (2010-2012)، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في: إلى أي مدى تساهم قائمة تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إبراز قائمة تدفقات الخزينة في عملية تقييم الأداء، والوقوف على مدى تطبيق جدول تدفقات الخزينة في الواقع العملي للمؤسسة الاقتصادية، ومحاولة تطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية بناءً على معطيات المؤسسة الاقتصادية.

هذا باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن قائمة تدفقات الخزينة تعتمد على التدفقات النقدية الحقيقية داخل المؤسسة، كما أنها توضح لنا مناطق القوة ومناطق الضعف انطلاقاً من دوراتها الثلاث: الاستغلال، الاستثمار، والتمويل، وكذا توصلت إلى أنه عند تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المستخرجة من قائمة تدفقات الخزينة يعطي صورة حقيقية على وضعية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فتوصلت إلى أن المؤسسة لم تحقق توازناً مالياً على المدى الطويل، أما فيما يخص مؤشر الخزينة فوجدت أن الخزينة كانت متذبذبة خلال الفترة المدروسة، وأن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية تجاه دائئها قبل اقتراضها، وأن المؤسسة لها القدرة على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الاستغلال.

سارة باحو، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة"، دراسة حالة شركة رمال بلاستيك - تقرت، حيث تمحورت إشكالية المذكرة في: ما مدى فاعلية جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعيار المحاسبي السابع "جدول تدفقات الخزينة" الذي أصبح ضرورياً تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وإبراز أهميته في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

هذا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، حيث قامت بتطبيق المعيار المحاسبي السابع على مؤسسة رمال بلاستيك، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن جدول تدفقات الخزينة يمكن من تقييم وضع السيولة لدى المؤسسة، وكذا إعداد قائمة التدفقات النقدية ممكن تجسيدها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحليلها باستخدام النسب.

أما من الناحية المالية فالمؤسسة مسيرة بشكل عقلائي، كما أنها تتمتع باستقلالية مالية، ومن ناحية مستويات الأداء نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة إيجابية خلال سنوات الدراسة.

2. أوجه الاختلاف والتشابه ومجالات الاستفادة:

تشابه هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، من حيث اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، إضافة إلى تركيزها على استخدام أدوات التحليل المالي كوسيلة لفهم الوضعية المالية للمؤسسة. ومن أبرز أوجه التشابه ما يظهر في دراسة نوال إسماعيل (2012) التي اعتمدت التحليل المالي الديناميكي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار، حيث استعملت مؤشرات مثل (TNG)، BFRex، (FRNG)، كما هدفت إلى معرفة مدى فعالية جداول التدفقات المالية في تشخيص الوضع المالي واتخاذ القرارات. وكذلك نجد تقاطعاً في الأهداف مع دراسة آمال بالحمو (2012) التي سعت إلى توضيح دور قائمة تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الأجور بتقوت، من خلال تحليل دوراتها الثلاث (الاستغلال، الاستثمار، التمويل)، مع إبراز تأثير تسيير الخزينة على نتائج الأداء. أما دراسة سارة باحو، فقد ركزت على فعالية تطبيق المعيار المحاسبي السابع المتعلق بجدول تدفقات الخزينة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكدت على دور هذا الجدول في تقييم السيولة وتحديد نقاط القوة والضعف المالية. غير أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على تحليل نسب النشاط والمردودية في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالتحويلات الحديثة في البيئة المحاسبية الجزائرية، كما أن المؤسسة محل الدراسة (ALFA PIPE) تنتمي إلى قطاع صناعي خاص يتميز بخصوصية في دورات الإنتاج والاستغلال، وهو ما يمنح التحليل المالي بعداً تطبيقياً متقدماً يراعي واقع المعايير الدولية في التقييم.

تتمثل مجالات الاستفادة من هذه الدراسة في عدة جوانب نظرية وتطبيقية هامة، إذ تسهم من الناحية الأكاديمية في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتحليل المالي في ظل تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)، مما يساعد الباحثين والطلبة في تكوين قاعدة معرفية حديثة حول موضوع دمج المعايير الدولية في التقييم المالي. كما تقدم الدراسة نموذجاً تطبيقياً يُحتذى به في تحليل نسب النشاط والمردودية، ما يمكن الباحثين من توظيف نفس المنهجية في دراسات مشابهة على مؤسسات مختلفة.

أما على الصعيد العملي، فيمكن للمسيرين الماليين والمحاسبين داخل المؤسسات الجزائرية – وخاصة مؤسسة ALFA PIPE – الاستفادة من نتائج الدراسة لتحسين فعالية التسيير المالي، من خلال تطوير آليات التحليل

المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية، مما يسمح بتقديم تقارير مالية أكثر دقة وشفافية لصانعي القرار. كما تتيح الدراسة للمؤسسات فرصة تقييم أدائها المالي بطريقة حديثة ومعتمدة دولياً، ما يعزز جاذبيتها أمام المستثمرين والشركاء الأجانب في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على المعايير العالمية.

المطلب الثاني: الدراسة باللغة الاجنبية

1 الدراسة باللغة الاجنبية :

. Boumediene Mohamed Rashid & Benramdane Anissa. (2024) *The Cash Flow Table As A Tool For Evaluating The Financial Situation And Performance Of The Company: Practical Study Of Naftal Company Oran Distribution Department*. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 11(1)، 635-657.

تُظهر هذه الدراسة الأجنبية أهمية جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث تم تحليل تدفقات التشغيل والاستثمار والتمويل لشركة نفطال، مما ساعد في تحديد قدرة الشركة على تمويل استثماراتها من خلال تدفقات التشغيل، رغم وجود مصاريف عالية مقارنة بالإيرادات. وبهذا، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى سد فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بتقييم الأداء المالي باستخدام نسب تحليلية مباشرة، دون الاعتماد على التحليل الديناميكي أو جداول التدفقات فقط، مما يساهم في تقديم إطار عملي يمكن تعميمه على مؤسسات مماثلة.

2 أوجه الاختلاف والتشابه ومجالات الاستفادة :

تُبرز دراسة Boumediene Mohamed Rashid & Bernadine Anissa (2024) أهمية جدول تدفقات الخزينة كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث ركزت على تحليل تدفقات النشاطات التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية في شركة نفطال - مديرية توزيع وهران. وقد بينت الدراسة أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بشكل أساسي من تدفقات النشاط التشغيلي، رغم ما تعانيه من أعباء ومصاريف مرتفعة مقارنة بإيراداتها. ومن خلال النتائج المتوصل إليها، أكدت الدراسة أن تحليل تدفقات الخزينة يمكن أن يكشف بشكل واضح عن نقاط القوة والضعف المالية داخل المؤسسة، مما يجعله أداة محورية لاتخاذ القرار المالي.

وبالمقارنة، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى سد فجوة معرفية لم يتم التطرق إليها بالشكل الكافي في الأدبيات السابقة، وذلك من خلال الاعتماد على التحليل المالي المباشر باستخدام النسب المالية التقليدية (نسب النشاط والمردودية) دون الاقتصار على أدوات التحليل الديناميكي أو جداول التدفقات فقط. وبهذا، توفر الدراسة إطاراً

تطبيقاً مكملاً يمكن تعميمه على مؤسسات اقتصادية أخرى، خاصة في ظل توجه الجزائر نحو اعتماد معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي يعزّز من موثوقية التقييمات المالية وصحة القرارات الإدارية والاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر دراسة النظري للنسب لنشاط والربحية نسب النشاط تساعد في تحليل كيفية التعامل مع المخزون، أرصدة الزبائن ، وحتى البيع والإنتاج. هي في الأساس تساعد في إظهار ما إذا كانت الشركة تقوم باستخدام مواردها بأفضل شكل ممكن.

- و تهدف إلى تعظيم العوائد من خلال استغلال الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة **تقييم الأداء المالي** أداة تنظيمية ورقابية أساسية داخل المؤسسة.
- **نسب النشاط ونسب الربحية** تمثّلان مؤشرين مركّبين في قياس كفاءة وفعالية الأداء.
- ضرورة اختيار المؤشرات المناسبة بحسب طبيعة المؤسسة وأهدافها.
- الدراسة الحالية اعتمدت على تحليل الأداء باستخدام نسب النشاط والربحية فقط، وهو ما يميزها عن أغلب الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

دراسة الميدانية المؤسسة الجزائرية لصناعة

الأنابيب **** ALFA PIPE ****

الفصل الثاني: دراسة الميدانية المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE***

تمهيد:

تمثل صناعة الحديد و الصلب الركيزة الأساسية وتحديد الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة ، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة ، البناء ، الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية البترولية وتوفير فرص العمل ، من أهم مؤسسات الصناعية نجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALDAPIPE التي حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في ISO9001 وشهادة جودة المنتجات البترولية API-QI بالإضافة إلى السعي للتسجيل في المواصفة ISO14001، تسجيلها في مواصفة ISO18001 الخاصة بنظام الرعاية الصحية السلامة . ولوضوح الفكرة أكثر تم اللجوء إلى تحليل المحددات المالية الذي يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه الإشكالية المطروحة، ومن أجل ذلك تم تخصيص جزء من هذا المبحث لهذا الغرض وسنحاول في الفصل التطبيقي تعمق في الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE*

I : المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

صناعة الأنابيب في الجزائر، مثل شركة ALFA PIPE ، تعتبر جزءاً أساسياً من البنية الصناعية والتحتية في البلاد. إليك تعريفاً لشركة: ALFA PIPE

ALFA PIPE هي شركة جزائرية رائدة في صناعة الأنابيب، وتمثل إحدى الشركات الرائدة في هذا المجال في البلاد. تأسست الشركة لتلبية الطلب المتزايد على الأنابيب في السوق المحلية والإقليمية. يمتاز ALFA PIPE بتقديم منتجات ذات جودة عالية وتقنيات حديثة، مما يجعلها منافساً قوياً في سوق الأنابيب. تتخصص الشركة في تصنيع مجموعة متنوعة من الأنابيب، بما في ذلك الأنابيب الفولاذية، والبلاستيكية، والمعدنية، والمطوية. تعتمد ALFA PIPE على معايير الجودة العالمية في عمليات الإنتاج، مما يضمن توفير منتجات تلبي احتياجات الزبائن بشكل فعال ويضمن الاستدامة والموثوقية في الأنابيب المنتجة.

من خلال استثماراتها في التكنولوجيا والابتكار، والتزامها بالجودة والخدمة، تسعى ALFA PIPE إلى تعزيز مكانتها كشريك استراتيجي للعديد من القطاعات مثل البناء والبنية التحتية والنقل والبتروكيماويات والطاقة في الجزائر وخارجها

II. الأهمية الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة

1 : الأهمية الاقتصادي للمؤسسة.

المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة والمحروقات، حيث تقوم بتغطية حوالي 60% من احتياجات السوق الوطني.

على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص من البطالة.

تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصف عامة غرداية وبصفة خاصة، مما يزيد من فعالية دورها وموقعها الاستراتيجي والمساهمة في إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تدفعها.

تلعب دور فعال على المستوى الدولي في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجاتها خاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO9001 و APOQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الايزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية والسلامة البيئي HSE.

2 : الأهداف الاستراتيجية

تعد الأهداف الاستراتيجية سببا لتمييز المؤسسة واستمرارها من أهم الأهداف:

المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات والري).

السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب التكويني المستمر.

تخفيض التكاليف لتمكين من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية.

العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجم عنها.

المساهمة في تنمية المنطقة والعمل على امتصاص البطالة، ذلك بخلق مناصب شغل جديد.

تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها. العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من اجل اكتساب التكنولوجيا الجديد في مجال عملها.

المساهمة في التنمية الوطني ذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية. محال كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني.

العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة.

توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العمل الصعبة).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE*



الشكل (3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE*

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات، يمكن التطرق لمختلف المديریات:

الرئيس المدير العام: هو أعلى سلطة في المؤسسة، مسؤول عن استراتيجياتها العامة و العمل على التنسيق بين جميع المديریات لتحقيق الاهداف العامة ويصدر الاوامر ويتخذ القرارات

مساعد المدير العام:

مساعد المدير العام للأمن: الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعمالها يسهر على تطبيق قاعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة.

مساعد المدير العام لمراقبة الجودة: يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجدة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة.

مساعد المدير العام لمراقبة التسيير: المسؤول عن مراقبة المديریات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار.

مساعد المدير العام القانوني: اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، حل المنازعات المرفوعة في المحكمة.

مساعد المدير العام للمراجعة:

المديریات:

المديریات الفنية: تتمثل في تحديد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار.

تعمل على تصليح الإعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.

تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاص بالطلبیات المقدمة للمؤسسة.

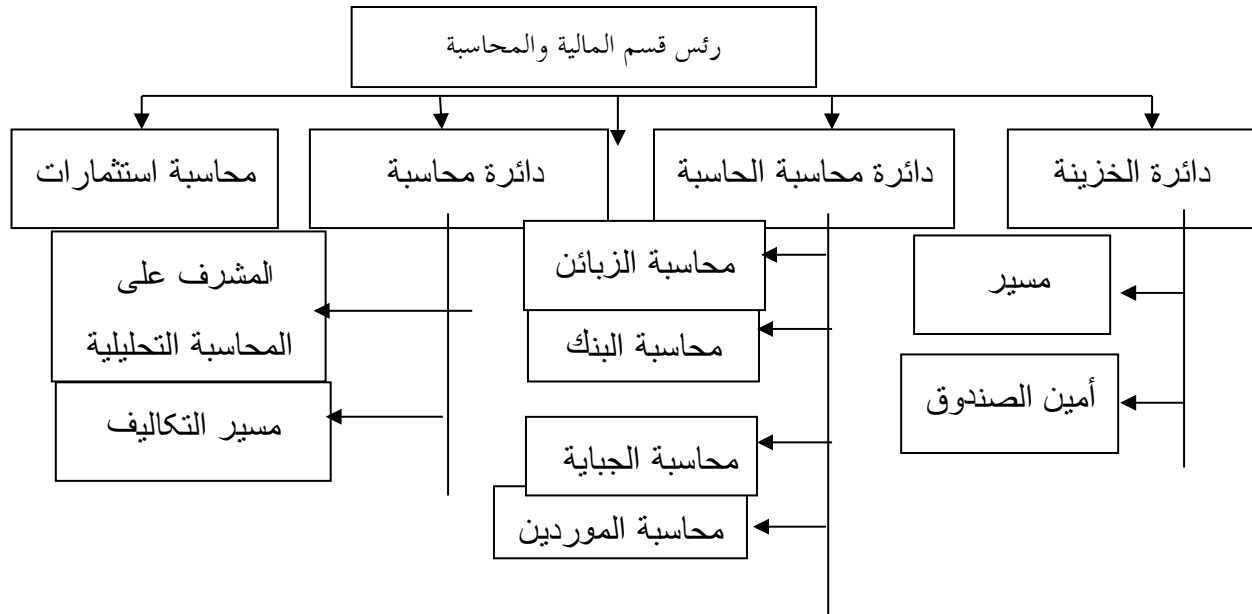
دائرة المستخدمين، دائرة التسيير، دائرة الإعلام الآلي.

مديرية التموين: تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة والمورد حيث تقوم بالتفاوض معه سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد ما تحتاج إليه (مواد أولية، قطع غيار... الخ) وتضم هذه المديرية: دائر الشراء.

المطلب الثالث: مصلحة المعنية بالدراسة

1. مديرية المالية: تعد من المديريات الرئيسية لعملها الحساس، تهتم بمختلف الحسابات ومراقبة جميع التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والتسجيلات المحاسبية، إضافة إلى إعداد مختلف الميزانيات مراقبتها، بهدف تحديد الحالة المالية للمؤسسة ومتابعة سير النشاط فيها وتضم الدوائر التالية: دائرة المحاسبة: تسجل العمليات المحاسبية (شراء وبيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها. دائرة الخزينة: تتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة تعمل على حفظ التوازن المالي لها.

الشكل رقم (4) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



المصدر: من اعداد الطالبتين

المبحث الثاني: مؤشرات المالية في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE*

المطلب الأول: عرض الميزانيات المختصرة للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب **ALFA PIPE*

1. جانب الأصول للسنوات (2020 إلى 2022):

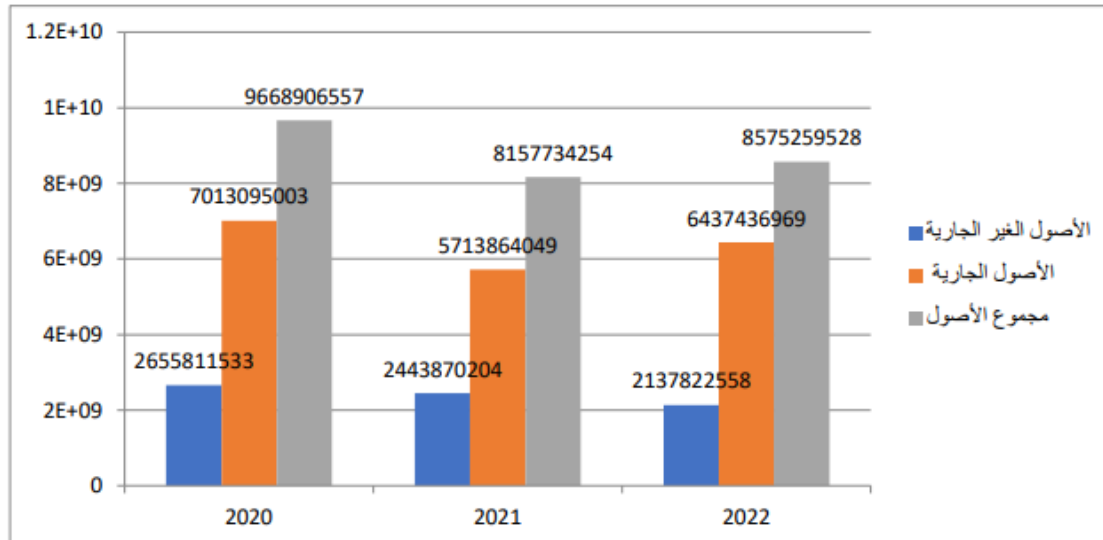
الجدول (5) جدول يوضح جانب الأصول من الميزانية المختصرة لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

ALFEPIP

الأصول	2020	النسبة %	2021	النسبة %	2022	النسبة %
--------	------	----------	------	----------	------	----------

24.94 %	2137822558.9 7	4.11%	244870204.5 7	8.23%	2655811553.69	الأصول غير جارية
75.06 %	6437436696.9 8	95.89%	571386404 9.58	1.77%	47763595.99	الأصول الجارية
100%	8575259528.9 5	100%	815773425 4.15	100%	968906557.33	مجموع الأصول

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبتين ومن قوائم المالية للمؤسسة



الشكل رقم (5) يوضح جانب الأصول من الميزانية المختصرة لمؤسسة الجزائرية لصناعة

الأنابيب ALFEPIP

نُلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) أن أصول مؤسسة الأنابيب بغرداية كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، إذ بلغت قيمة إجمالي الأصول سنة 2020 حوالي 9.6689.557 دج، لتتخفّف سنة 2021 إلى 8.254.734.157 دج، ثم استمر الانخفاض في سنة 2022 لتصل إلى 8.528.259.575 دج. ويعزى هذا التراجع إلى التغيرات التي طرأت على كل من الأصول غير الجارية والأصول الجارية.

فبالنسبة للأصول غير الجارية، فقد انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2021 لتصل إلى 2.443.870.204 دج بعدما كانت 2.553.811.655 دج سنة 2020، ثم واصلت الانخفاض سنة 2022 لتبلغ

2.137.822.558 دج. ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تراجع قيمة الأصول المادية

والمالية، نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي للمؤسسة في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها في السوق.

أما الأصول الجارية، فقد عرفت هي الأخرى تراجعاً سنة 2021، حيث بلغت 5.864.049.713 دج

مقارنة بـ 7.003.095.013 دج سنة 2020. غير أنه في سنة 2022، سجلت الأصول الجارية ارتفاعاً

طفيفاً لتصل إلى 6.437.436.969 دج. ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة المخزونات نتيجة

التناوب البطيء للبضائع داخل المخزن، بالإضافة إلى ارتفاع المنتجات قيد الإنجاز، وتزايد الديون غير

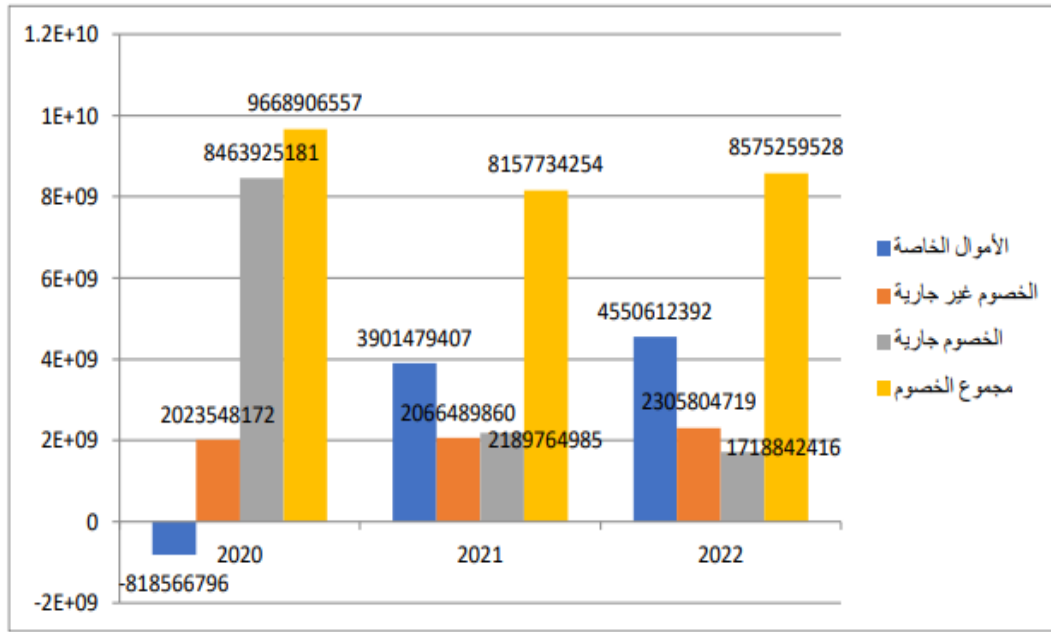
المحصلة بسبب تعثر بعض الزبائن عن السداد.

2. جانب الخصوم من (2020 إلى 2022):

الجدول (6) جدول يوضح جانب الخصوم لمؤسسة ALFEPIP

	2020	النسبة %	2021	النسبة %	2022	%
رؤوس الأموال الخاصة	8,463,925,181.29	26.84%	2,189,764,985.32	87.37%	1,718,842,416.62	70
الخصوم غير جارية	-818,566,769.10	47.86%	3,901,479,407.70	-8.46%	4,550,612,392.71	20
الخصوم الجارية	202,354,817.14	25.30%	2,066,489,860.89	2.09%	2,305,804,719.62	10
مجموع الخصوم	9,689,065,573.33	100%	8,157,734,254.15	100%	8,575,259,528.95	100

المصدر: من إعداد الطالبتين ومن قوائم المالية للمؤسسة



الشكل رقم (6) يوضح جانب الخصوم من الميزانية المختصرة لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFEIP

توضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) أعلاه أن خصوم مؤسسة الأنابيب بغرداية لم تشهد استقراراً خلال فترة الدراسة. فقد بلغت قيمة الخصوم الإجمالية سنة 2020 حوالي 9.557.906.668 دج، ثم انخفضت في سنة 2021 إلى 8.254.734.157 دج، قبل أن تعاود الارتفاع بشكل طفيف في سنة 2022 لتصل إلى 8.528.259.575 دج. ويعزى هذا التذبذب إلى التغيرات التي طرأت على رأس المال العامل، وكذلك إلى التحركات المختلفة في مستويات الديون قصيرة وطويلة الأجل.

وبتفصيل أكثر، فإن الأموال الخاصة عرفت تحسناً ملحوظاً، حيث انتقلت من قيمة سالبة بلغت - 818.566.796 دج في سنة 2020 إلى 3.479.901.407 دج في سنة 2021، نتيجة للزيادة المسجلة في علاوة الإصدار ضمن رأس المال. وواصلت الأموال الخاصة ارتفاعها في سنة 2022 لتبلغ 4.392.550.612 دج، وهو ما يُعبر عن تعزيز ملحوظ في بنية التمويل الذاتي للمؤسسة.

أما الخصوم غير الجارية، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً ومستمرّاً على مدار السنوات الثلاث، حيث بلغت 2.172.548.023 دج في سنة 2020، لترتفع إلى 2.489.066.860 دج سنة 2021، ثم إلى

2.719.804.305 دج في سنة 2022. ويعزى هذا النمو إلى اعتماد المؤسسة المتزايد على الديون المالية طويلة الأجل لتمويل نشاطها واستثماراتها، مما يشير إلى سياسة تمويلية تقوم على الاستدانة البنكية. وفيما يخص الخصوم الجارية، فقد اتجهت نحو الانخفاض المستمر خلال فترة الدراسة، إذ تراجعت من 8.181.925.463 دج سنة 2020 إلى 2.985.764.189 دج في سنة 2021، ثم إلى 1.416.842.718 دج سنة 2022. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع في الديون قصيرة الأجل، رغم الزيادة النسبية في بعض الالتزامات مثل ديون الموردين و"الديون الأخرى"، إلا أن التراجع العام يشير إلى تحسن طفيف في قدرة المؤسسة على تسوية التزاماتها الجارية.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي ونسب النشاط والربحية

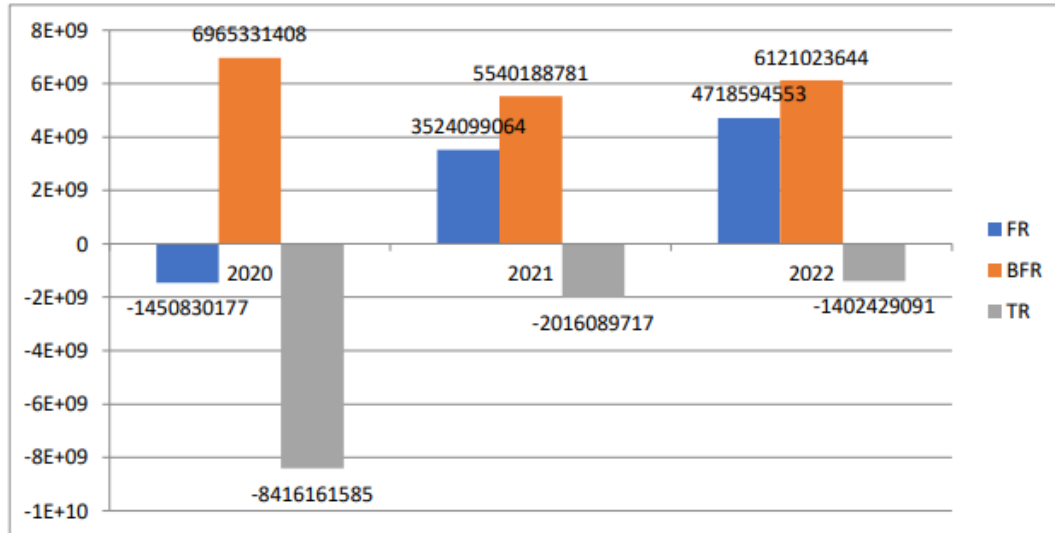
1. مؤشرات التوازن المالي:

الجدول (7): يمثل مؤشرات التوازن

2022	2021	2020	البيان	
1718976416	219764985	7 013 095 003	الأموال الخاصة —	(1)
4718594553	35240099064	8 463 925 181	الخصوم غير الجارية	(2)
			الأصول غير جارية	
478594533	3524099064	-1 450 830 177 8 463	رأس المال الصافي	(3)=(2)-(1)
		47763595.99	قيم الاستغلال	(4)
		60530246230.87	قيم قابلة للتحقيق	(5)
		202,354,817.14	الخصوم الجارية بدون الخزينة السالبة	(6)
6965331408	5540188781	61210236644	احتياج رأس المال العامل	(7)=(4)+(5)-(6)
1402429091-	2016089717-	84161585-	الخزينة TN	(7)-(4)=(8)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات، مصلحة المالية والمحاسبة.

الشكل رقم (7) يوضح مؤشرات التوازن



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات ، مصلحة المالية

والمحاسبة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات، مصلحة المالية والمحاسبة.

2022	2021	2020	كيفية الحساب	اسم النسب	
16.34	13.4	2.56-	الأموال الدائمة / أصول الجارية	ن : 1 نسبة التمويل الدائم	نسب التمويل
1.1	0.92	0.79	الأموال الخاصة / أصول الجارية	ن : 2 نسبة التمويل الخاص	
			الأموال الخاصة / خ جارية وجارية	ن : 3 نسبة الاستقلال المالي	
			مج الأصول / خ جارية وجارية	ن : 4 نسبة الملاحة العامة	
0.18	0.08	0.01	الأصول الجارية / مج الأصول	ن : 5 نسبة سيولة الأصول	نسب السيولة
3.75	2.62	0.83	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	ن : 6 نسبة السيولة العامة	
			الأصول الجارية / الخصوم الجارية		

2. نسب التمويل :

الجدول (8): يمثل نسب التمويل

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات، مصلحة المالية والمحاسبة.

من خلال نتائج التحليل، نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص خلال سنة 2020 كانت أقل من 1، مما يدل على أن مؤسسة الأنابيب غرداية لم تكن قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الذاتية، وهو ما اضطرها إلى الاعتماد على القروض والديون سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل لتمويل تلك الأصول

أما خلال سنتي 2021 و2022، فقد تجاوزت النسبة 1، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في الوضع المالي للمؤسسة، إذ أصبحت قادرة على تمويل أصولها الثابتة بالكامل من أموالها الخاصة، بل وتسجيل فائض، وهو ما يعكس تحسّن الاستقلال المالي وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي.

-تحليل نسبة السيولة العامة تعكس نسبة السيولة العامة مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة بكافة مكوناتها، سواء تلك التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد أو تلك التي تستغرق وقتاً أطول في التحويل. وبالرجوع إلى بيانات الجدول (7)، يتبين أن هذه النسبة لدى مؤسسة الأنابيب غرداية خلال سنة 2020 كانت أقل من 1، وهو مؤشر سلبي يدل على عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الخصوم الجارية، ما يعني احتمال تعثر المؤسسة في سداد التزاماتها القصيرة الأجل. أما خلال سنتي 2021 و2022، فقد ارتفعت نسبة السيولة العامة بشكل ملحوظ، حيث بلغت على التوالي 2.60 و3.74، وهو ما يمنح المؤسسة هامش أمان مالي جيد ويعكس توفر رأس مال عامل موجب، مما يشير إلى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون ضغوط مالية فورية. تحليل نسبة السيولة الجاهزة (الفورية أو الآنية) تُعد نسبة السيولة الجاهزة مؤشراً أكثر تحفظاً من نسبة السيولة العامة، حيث تُظهر مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل اعتماداً فقط على الأصول الجاهزة للتحويل الفوري إلى نقد، مثل الأرصدة النقدية والحسابات الجارية، دون احتساب الأصول الأخرى الأقل سيولة. وخلال فترة الدراسة، تُظهر البيانات أن هذه النسبة بقيت منخفضة على نحو ملحوظ، ما يعكس ضعف القدرة الفورية للمؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل بالاعتماد فقط على السيولة المتوفرة لديها فعلياً. ويُعزى هذا الانخفاض إلى الفارق الكبير بين قيمة الأصول السائلة مقارنة بحجم الديون الجارية.

واضح، مما يعكس ضعف السيولة الفورية لدى المؤسسة، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم الأصول النقدية المتاحة مقارنة بحجم الخصوم الجارية، الأمر الذي قد يحدّ من قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها العاجلة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية أو تصفية أصول إضافية. نسب النشاط تمثل نسب النشاط مكماً أساسياً لنسب التمويل والسيولة، حيث تهدف إلى قياس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها المتداولة لتوليد الإيرادات، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط. وتساعد هذه النسب في تقييم قدرة المؤسسة على تسريع دوران المخزون، وحساب العملاء، وباقي مكونات الأصول المتداولة. وتعكس هذه المؤشرات فعالية العمليات التشغيلية للمؤسسة ومدى تحقيقها لاستخدام أمثل للموارد المتاحة.

3نسبة دوران المخزون

الجدول (9): يمثل دوران مخزون

السنة	مدة دوران المخزون (بالأيام)	مدة دوران الموردين (بالأيام)	مدة دوران الزبائن (بالأيام)
2020	571 يوماً	105 يوماً	460 يوماً
2021	625 يوماً	84 يوماً	75 يوماً
2022	143 يوماً	15 يوماً	12 يوماً

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات، مصلحة المالية والمحاسبة.

تحليل مدة دوران الزبائن تُظهر مدة دوران الزبائن مدى سرعة المؤسسة في تحصيل مستحقاتها من الزبائن . ومن خلال بيانات الجدول (8)، نلاحظ أن هذه المدة بلغت 460 يوماً في سنة 2020، ما يعكس بطء عملية التحصيل في تلك الفترة. غير أن المؤسسة تمكنت من تحسين هذا المؤشر بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، إذ انخفضت مدة دوران الزبائن إلى 75 يوماً في سنة 2021، ثم إلى 12 يوماً فقط في سنة 2022.

ويعزى هذا التحسن إلى انتهاج مؤسسة الأنابيب غرداية لسياسة مالية أكثر فاعلية، تضمنت تسريع عمليات القبض من الزبائن، فضلاً عن اعتماد أساليب تشجيعية مثل الخصم التجاري لتحفيز الزبائن على الدفع المبكر، مما ساهم في تحسين السيولة وتقليص مدة تحصيل الديون . تحليل مدة دوران الموردين تعكس مدة دوران الموردين الفترة الزمنية التي تستغرقها المؤسسة لتسديد مستحقات الموردين، وبالتالي فهي مؤشر على كفاءة إدارة الالتزامات قصيرة الأجل. ووفقاً للبيانات المتوفرة، بلغت هذه المدة 105 أيام في سنة 2020، ثم شهدت تراجعاً إلى 84 يوماً في سنة 2021، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 15 يوماً فقط في سنة 2022. هذا الانخفاض يعكس تحسناً واضحاً في مؤشر السيولة لدى المؤسسة، ويشير إلى قدرة المؤسسة على تسوية التزاماتها تجاه الموردين بسرعة أكبر، مما يعزز من ثقة المتعاملين ويحد من تراكم

الديون .تحليل مدة دوران المخزونات تشير مدة دوران المخزون إلى المدة الزمنية التي تستغرقها المؤسسة لتحويل المخزون إلى مبيعات. ومن خلال الجدول (17)، نلاحظ أن هذه المدة كانت مرتفعة نسبياً في سنة 2020، حيث بلغت 571 يوماً، ما يدل على بطء في تصريف المنتجات. وفي سنة 2021، ازدادت المدة إلى 625 يوماً، وهو ما قد يُفسّر بعدم انتظام في عملية الإنتاج أو تراجع الطلب. غير أن الوضع شهد تحسناً واضحاً في سنة 2022، حيث انخفضت مدة دوران المخزون إلى 143 يوماً فقط، مما يعكس استقراراً نسبياً في دورة الإنتاج والتوزيع وتحسناً في إدارة المخزون بالمؤسسة.

4. تحليل المردودية

تُعدّ **المردودية المالية** من بين أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء المؤسسة، فهي تمثل مقياساً دقيقاً لمدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية اعتماداً على مواردها المتاحة وفي سياق دراستنا، سنقتصر في تحليلنا للمردودية على مؤشرين رئيسيين هما :

أ- نسبة المردودية الاقتصادية: (Return on Assets – ROA)

تقيس هذه النسبة مدى فعالية استغلال الأصول الاقتصادية في تحقيق الفائض، وهي تعكس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة. وتُحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

حيث تمثل الأصول الاقتصادية مجموع الأصول الجارية واحتياجات رأس المال العامل، كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق نتائج إيجابية.

ب- نسبة المردودية المالية: (Return on Equity – ROE)

تعتبر هذه النسبة عن مدى ربحية أموال المساهمين، وهي مؤشر مهم يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من خلال الأموال الخاصة. وتُحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة.}$$

تُعدّ هذه النسبة محط اهتمام المستثمرين بشكل خاص، إذ تعكس مدى فعالية استخدام حقوق المساهمين في تحقيق العائدات.

يُبين الجدول الآتي تطور نسب المردودية في المؤسسة محل الدراسة، مما يساعد في تحديد اتجاهات الأداء وتحليل أثره على هذه النسب.

البيان/السنوات	2021	2021	2022
صافي الربح	- 790 333 092,56	- 1 815 412 088,42	- 7 199 626 112,26
متوسط حقوق الملكية	- 818 566 796,10	- 1 843 645 791,96	4 550 612 392,71
العائد على حقوق الملكية	97%	98%	-158%
صافي الربح	- 790 333 092,56	- 1 815 412 088,42	- 7 199 626 112,26
متوسط الاصول	9 668 906 557,33	8 157 734 254,15	8 575 259 528,95
العائد على الاصول	-8%	-22%	-84%
اجمالي الربح	- 790 333 092,56	- 1 815 412 088,42	- 7 199 626 112,26
المبيعات	1 948 940 229,88	2 866 573 265,00	7 033 849 858,38
اجمالي الربح إلى المبيعات	-41%	-63%	-102%

نسب الربحية الجدول (11): يمثل نسب الربحية

الجدول 10: يمثل نسب المردودية

النسبة	2020	2021	2022
النسبة المردودية الاقتصادية (ROA)	1	0.98	-0.55
النسبة المردودية المالية (ROE)	0.06	0.22	-0.02

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات، مصلحة المالية والمحاسبة.

التعليق :

المردودية المالية : نلاحظ أن كل دينار من الأموال الخاصة في 2020 يولد 1 من النتيجة الصافية ، وفي سن 2017 كل دينار من الأموال الخاصة يلد 0.98 ثم انخفضت في سنة 2020 إلى -0.55

المردودية الاقتصادية : نلاحظ في سنة 2021 كل دينار من الأصول الاقتصادية يولد 0.06 من النتيجة الاقتصادية ، ثم ارتفعت في سنن 2017 إلى 0.22 ، لتتخفّف في إلى -0.02 سنة 2022 .

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات، مصلحة المالية والمحاسبة.

- من خلال دراستنا وتحليلنا لمؤشرات الأداء المالي في مؤسسة الأنابيب الجزائرية ALFA PIPE غرداية، تبين أن: نسبة العائد على حقوق الملكية تُظهر أن المؤسسة تملك قدرة متوسطة على تحويل استثمارات المساهمين إلى أرباح، ما يعكس مستوى مقبولاً من الكفاءة في توظيف الأموال الذاتية.
- أما العائد على الأصول فقد أظهر نتائج ضعيفة، ما يدل على أن المؤسسة لا توظف أصولها المتاحة بشكل كفاء لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر على وجود خلل في استغلال الموارد المادية.
- بالنسبة لهامش الربح، فقد تبين أنه منخفض، ويرتبط ذلك بانخفاض قدرة المؤسسة على خفض التكاليف التشغيلية ورفع مستويات الربحية، ما يتطلب تحسينات في آليات الإنتاج والتسويق.
- من جهة أخرى، تلعب المؤشرات المالية، خاصة مؤشرات السيولة والربحية، دوراً جوهرياً في دعم عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة. فهي تساعد في تقديم صورة شاملة عن الوضعية المالية الحالية، وتساهم في تقييم الأداء العام واستشراف آفاق الاستدامة والنمو.

خلاصة

بغرض الدراسة المؤشرات المالية في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز تطلب مني معرفة الدور الذي تؤديه القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

مؤسسة صناعة الأنابيب كغيرها من المؤسسات الاقتصادية مجبرة على العمل بالمحاسبة العامة مسك كل الدفاتر المحاسبية ، حيث تنتج قوائم مالية وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي ، التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات منها أهمها الميزانية وجدول حسابات النتائج وخزينة إضافة إلى بعض التقارير المهمة في عملية دعم القرار اشتملت معطيات الدراسة على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة ، حيث تمتلئ هذه الوثائق في (الميزانية) لفترة ثلاث سنوات من (2020 إلى 2022) يتم تحليل هذه الوثائق وصول إلى المؤشرات التوازن والنسب المالية وكرق تقييم التمويل .

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، بالاعتماد على نسب النشاط والربحية، تبين أن التحليل المالي القائم على النسب يُعدّ أداة فعالة لتشخيص الوضعية المالية وتحديد مدى كفاءة المؤسسة في تسيير مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. فقد سمحت المؤشرات المحسوبة بإبراز نقاط القوة في بعض الجوانب التشغيلية، وكشفت في المقابل عن بعض الاختلالات التي تتطلب المعالجة، خاصة فيما يتعلق بتحسين دوران الأصول وتعزيز هوامش الربح.

كما أظهرت النتائج أهمية المتابعة الدورية للنسب المالية، لما لها من دور في دعم القرارات الإدارية والمالية على مختلف المستويات، خاصة في بيئة صناعية تتسم بتزايد حدة المنافسة وتقلّب التكاليف. ومن خلال الدراسة التطبيقية، تبين أن المؤسسة قادرة على تحقيق أداء أفضل في حال تم تحسين بعض جوانب التسيير الداخلي، كترشيد النفقات وتحسين دورة الإنتاج والمبيعات.

وعليه، توصي الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة الرقابة المالية، وتكثيف التحليل الدوري للنسب المالية، بالإضافة إلى مقارنة الأداء مع مؤسسات مماثلة في القطاع، قصد تحقيق فعالية أكبر في التسيير ورفع مستوى الربحية والاستدامة المالية على المدى الطويل.

مناقشة الفرضيات

الفرضية الاولى: تم تأكيد هذه الفرضية من خلال دراسة التطبيقية حيث تبين لنا من خلال دراسة الميزانية بواسطة نسب النشاط و المردودية بان هذه النسب تساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة

الفرضية الثانية: "تعتمد مؤسسة ALFA PIPE على نظام محاسبي يعكس الواقع الاقتصادي لأنشطتها، وهو ما يظهر من خلال مؤشرات فعالة لنشاطها وبرحيتها".

أوضحت الدراسة التطبيقية أن النظام المحاسبي المعتمد من طرف مؤسسة ALFA PIPE ينسجم إلى حدّ كبير مع متطلبات الواقع الاقتصادي لنشاطها الصناعي. ويتجلى ذلك من خلال توفر بيانات محاسبية كافية تسمح باستخلاص نسب مالية دقيقة، لا سيما ما يتعلق بدوران الأصول، ودورة الإنتاج والمخزون، وهوامش الربح المختلفة.

أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج المهمة التي تبرز مدى فعالية الأداء المالي للمؤسسة، وذلك بناءً على تحليل نسب النشاط والربحية خلال فترة الدراسة، ومن أبرزها:

1. تحسن مستوى الشفافية المحاسبية بفضل اعتماد المؤسسة على مبادئ المحاسبة الدولية (IFRS) ، مما سهّل عملية تحليل القوائم المالية.
2. أظهرت نسب النشاط أن المؤسسة تُدير أصولها المتداولة بكفاءة مقبولة، حيث سجّلت معدلات دوران مقبولة للمخزون والذمم، إلا أن هناك تذبذباً في بعض السنوات نتيجة لتغيرات في حجم الإنتاج والمبيعات.
3. كشفت نسب الربحية عن قدرة المؤسسة على توليد أرباح من أنشطتها الرئيسية، خاصة في الفترات التي شهدت استقراراً في التكاليف وتحسناً في رقم الأعمال.
4. يُشير النظام المحاسبي المعتمد إلى أنه يعكس بدرجة معتبرة الواقع الاقتصادي للمؤسسة، ما يوفر قاعدة بيانات دقيقة للتحليل المالي وصياغة القرار الإداري.
5. على الرغم من المؤشرات الإيجابية، لاحظت الدراسة وجود اختلالات جزئية في إدارة بعض الأصول، خصوصاً في فترات انخفاض الطلب أو ارتفاع التكاليف، مما يؤثر على الكفاءة التشغيلية.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة التوصيات التالية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة:

1. تعزيز الاعتماد على التحليل المالي الدوري باستعمال النسب المالية، كأداة لمراقبة الأداء المالي واتخاذ قرارات تصحيحية سريعة.
2. ضرورة تحسين إدارة المخزون والمبيعات عبر تقنيات حديثة وتقديرات دقيقة للطلب، لتفادي التكدس أو نفاد المخزون، مما يرفع من كفاءة نسب النشاط.
3. العمل على ترشيد النفقات التشغيلية وتحسين إدارة التكاليف، من أجل تعزيز هوامش الربح وتحقيق استدامة مالية أكبر.
4. مواصلة ابانظام المحاسبي المالي والعمل على تطوير كفاءة الموارد البشرية في هذا المجال، من خلال التدريب المستمر والتحديثات المحاسبية.
5. دعم نظام المعلومات المحاسبي بأدوات رقمية وتقنيات تحليل متقدمة لتسهيل اتخاذ القرار وتحسين جودة البيانات المالية.

المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولاً :الكتب

1. بادي عبد المجيد(2022). تحليل القوائم المالية .(مطبعة العالمية ,غرداية,ص66)
- 2.ابن ساسي، الياس (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية .(دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص108.
- 3.الخطيب، محمد محمود (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات .الدار الجامعية.
- 4.الخطيب، محمد محمود (2010)الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات .دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،
- 5.الصيرفي، محمد (2014). التحليل المالي .دار الفجر، القاهرة
- 6.عبد الخالق، محمد (2010) الإدارة المالية والمصرفية .دار أسامة، عمان،

ثانياً :المذكرات الجامعية

7. ادبوب، سارة وقصاب، سعدية (2020)إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية .مذكرة ماستر، غير منشورة،
- 8.بن الدين، سارة (2010) تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . دراسة إحصائية .مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
- 9.بن عمارة، نور الدين (2010). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .مذكرة ماستر، جامعة ورقلة،
- 10.بهدي، عمر (2013).مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي . مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة
- 11.بوكفة، حمزة (2022). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال – دراسة حالة مؤسسة محلية لصناعة المشروبات والعصائر .مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 12، العدد 01،

12. تجيني، سمية (2015-2016). محاولة بناء نموذج للأداء المالي لمؤسسة اقتصادية - حال عينة شركات مدرجة في بورصة الكويت للفترة 2011-2015. مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة،
13. فروحات، حدة وآخرون (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية .
14. قلو، رفيق (2010-2011) دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، غير منشورة،
15. غريب، صليحة (2013-2014) دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية،
16. كعراش، حدة وبهايل حياة، أحمد (2012-2013). أثر التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لمطاحن مرمورة - قالمة. مذكرة تخرج ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
17. زبيدي، البشير (2011). دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة - دراسة ميدانية في مجمع صيدال. رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، غير منشورة،

ثالثاً: المقالات العلمية والمداخلات

18. بن سعدون، سيف الإسلام (2019). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية..
19. ددان، عبد الغني (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، ص 42.
20. تواتي، مريم (2017). مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع. مداخلات مقدمة للمؤتمر الوطني الأول، جامعة البليدة 2، مخبر البحث حول الابداع وتغير المنظمات

المراجع باللغة الاجنبية

22 sibrie lepicier et autre. pratique des nous IFRS parla
profession banque , R.B revue banque edition paris, 2005p 35

		المقدمة
	الاطار النظري لدراسة	الفصل الاول
	الاطار النظري لدراسة	المبحث الاول
	الاطار النظري لتحليل المالي	المطلب الاول
	القوائم المالية ونسب النشاط ونسب الربحية	المطلب الثاني
	مفهوم نسب وكيفية اختيارها	المطلب الثالث
	الدراسات السابقة	المبحث الثاني
	دراسة باللغة العربية	المطلب الاول
	دراسى الاجنبية	المطلب الثاني
	دراسة ميدانية للمؤسسة جزائرية	الفصل الثاني
		المبحث الاول
	تعريف الجزائرية لصناعة الانابيب	المطلب الاول
	هيكل التنظيمي	المطلب الثاني
	مصلحة المعنية بالدراسة	المطلب الثالث
	مؤشرات المالية للمؤسسة	المبحث الثاني
	عرض ميزانيات مختصرة للمؤسسة	المطلب الاول
		الخاتمة
		المراجع
		الفهرس
		الملاحق

الملاحق

الملاحق:

الملاحق

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2022			2021
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Nel	Net
ACTIES NON COURANTIS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Batiments		638995 697.91	2,300,474,646.31	278 521 051.60	299,281 378.99
Autres immobilisations corporelles		999 049 442.74	317 483 387 403	824 216 568.72	1 034 803 607.74
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		630 822 570 66	14687120251	483 951 368 15	620 037 150.42
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 427 728 60		5 427 728 60	4 781 728.63
Impôts différés actifs		545 705 841.90		545 705 841.90	484 966 338.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		820 001 281.81	5443 11872288	2 137 822 558.97	2 443 870 204.57
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et en cours		018 563 789.51	654 001 365 54	3 364 561 423.97	3 483 874 237.77
Créances et emplois assimilés					
Clients		238 583 694.79	167 310.00	238 416 384.79	605 078 504.68
Autres débiteurs		394 898 744 69	030 413 532 6	2 514 486 212.08	1 450 841 216 08
Impôts et assimilés		3 559 623.99		3559623.99	394 822.37
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		316413 325.15		316 413 325.15	173 675 268.68
TOTAL ACTIF COURANT		972019 178.13	1 554582215	6 437 436 969 98	5713 864 049.58
TOTAL GENERAL ACTIF		15 792 020 459.94	7236 76213019	8 575 259 528 95	8 157 734 254.15